

جامعة باجي مختار - عنابة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم الجذع المشترك السنة الأولى ل.م.د

المحاضرة السادسة

تحليل الإنتاج II: قوانين الإنتاج

من إعداد:

د. عبد الله مولّة

تحرير:

أ. عبد الغاني باحمد

المادة: مدخل إلى علم الاقتصاد
الوحدة: وحدة التعليم الأساسية 1
المعامل: 2
الرصيد: 5

المحاضرة السادسة: تحليل الإنتاج II - قوانين الإنتاج

الهدف البيداغوجي: بعد عرضنا للإطار العام لدالة الإنتاج و الأدوات المفاهيمية المتصلة بها، نتساءل الآن عن ما إذا كان هناك علاقة، ترقى إلى مستوى القانون، بين طرفي الدالة. أي، بين حجم أو قيمة الإنتاج و حجم أو قيمة عوامل الإنتاج. بعبارة أخرى، نحن هنا بصدد تساؤل أول، عن وجود قوانين إقتصادية – من عدمها – تتحكم في أحد الأنشطة الإقتصادية الرئيسية، و هو نشاط الإنتاج .

عناصر المحاضرة:

1- قانون المردود المتناقص: الفكرة، الجذور، المضمون، الافتراضات؛

2- قانون المردود المتزايد: المضمون، الحدود؛

تحليل الإنتاج II:

قوانين الإنتاج

1 - قانون المردود المتناقص : الفكرة ، الجذور ، المضمون ، الافتراضات :

يستند هذا القانون في الأصل، على فكرة بسيطة مفادها، أن فعالية عملية الإنتاج تتناقص تدريجياً، مع توسع نطاق الإنتاج. و تترجم هذه الفكرة ظاهرة ما يسمى التشبع أو الإستنفاد. أي، الوصول إلى حدود الشيء، حيث يصبح عندها المردود أو الإشباع متناقصاً. و على حد تعبير سامولسون، فهذه ظاهرة عامة لا يستثنى منها، سوى العلم.

أول من عرف هذا القانون هو جاك ترجو **JAQUES TURGOT (1760)**. ثم تلاه، توماس مالتوس **T. Malthus** الذي وضع نظريته المشهورة، المتعلقة بتزايد السكان إستناداً على مفعول هذا القانون، أما دافيد ريكاردو **David Ricardo** فقد ذهب إلى أبعد منهما، بصياغته الدقيقة للقانون. خصوصاً، في سياق تأسيسه لنظرية الريع.

قبل أن نتناول مضمون القانون، من الضروري أيضاً، الإلمام ببعض المصطلحات التي تساعد على إستيعابه، و إدراك فائدته:

- **الإنتاج الكلي:** و هو مجموع الإنتاج المتحقق بفضل إستخدام جميع عوامل الإنتاج.
- **الإنتاج المتوسط:** و هو الإنتاج المتعلق بكل وحدة من وحدات العامل المتغير. أي، حاصل قسمة الإنتاج الكلي على الكمية المستخدمة من هذا العامل.
- **الإنتاج الحدي:** و يمثل الزيادة في الإنتاج الكلي من جراء إستعمال وحدة إضافية من العامل المتغير. (و من هنا تسميته بمعدل الإنتاج الكلي). و رياضياً، هو الإشتقاق الجزئي لدالة الإنتاج، بالنسبة لعامل إنتاجي معين.

عند إفتراض دالة إنتاج تتضمن كميات ثابتة من جميع العوامل ما عدا واحداً، فإن الإنتاج الكلي يأخذ بالتزايد، من جراء إضافة وحدات من العامل المتغير و ذلك إلى حد معين يصبح عنده هذا التزايد أقل فأقل، حيث يتناقض الإنتاج الحدي للعامل المتغير، إلى أن يصبح منعدماً، ثم سلبياً. و هذا بالمختصر، مضمون القانون.

تبقى الإشارة الضرورية إلى أن هذا القانون مقيد بجملة من الشروط – الفرضيات - ، التي يتعين إستحضارها في كل مرة. و هذه الشروط هي:

- يصلح هذا القانون في حدود إفتراض حالة من **المردود اللاستبدالي**. و هو إفتراض صريح في نص القانون. و نعني به، إضافة كميات متغيرة من عامل إلى كمية ثابتة من عامل آخر.
- يصلح هذا القانون في حدود إفتراض تجانس عوامل الإنتاج.
- أخيراً، يصلح القانون في حدود وضع تقني معطى (ثبات التقنية).

2- قانون المردود المتزايد : المضمون ، الحدود :

عند افتراض دالة إنتاج، تتضمن كميات متغيرة من جميع العوامل، أي عند زيادة الرقعة الإنتاجية أو مستوى الإنتاج، فإن الإنتاج يأخذ بالتزايد بطريقة أكثر تناسبا من تزايد كميات عوامل الإنتاج، بفضل تحقيق ما يسمى: وفورات (إقتصادية) الحجم أو المستوى economies d'échelle

و يفرق الإقتصاديون بين نوعين من الوفورات: الوفورات الداخلية و الوفورات الخارجية، فلنوضح المقصود بهما:

- **وفورات الحجم الداخلية** ، هي الإرتفاع في مردود الإنتاج مصحوبا، بإنخفاض التكلفة (المتوسطة)، الناجمين عن إتساع رقعة المصنع، بما يتصل به من مزايا: تخصص، تنظيم أحسن، إستعمال تكنولوجيات متقدمة ... إلخ.
- **وفورات الحجم الخارجية** هي الوفورات الناجمة عن الفرق بين التكاليف (أو المنافع) الخاصة و التكاليف (أو المنافع) الإجتماعية. و من أمثلتها: بناء شبكة طرق، تمر بجانب المصنع، إكتشاف موارد جديدة ... و هذه وفورات إيجابية أو، آثار التلوث، إنعدام المرافق العامة، وجود تضييقات قانونية ... و هذه وفورات سلبية.

لكن، تحقيق الوفورات الداخلية - و التي تعنينا حصرا هنا - لا يستمر إلى ما نهاية. فهناك **حجم أمثل** للمصنع أو المؤسسة، إن تم تجاوزه تنقلب هذه الوفورات إلى **لا وفورات** أو، ضياعات، تحول مفعول القانون إلى ضده، بحيث يميل مردود الإنتاج إلى الإنخفاض، بفعل إرتفاع التكلفة. و تنجم تلك الضياعات، من الصعوبات المختلفة لتسيير المؤسسات ذات الحجم الكبير الذي يتجاوز الحجم الأمثل، و من إرتفاع تكاليف النقل لحجم أكبر من السلع، من مكان وحيد إلى زبائن بعيدين أكثر فأكثر .